



اسم المقال: تأثير التمويل الأجنبي على تشغيل الشباب في الدول العربية للمدة (1996 - 2021)

اسم الكاتب: محمود نايف سيدو، مفيد ذنون يونس الملا ذنون

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/10195>

تاريخ الاسترداد: 2026/07/09 15:04 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>





Journal of

TANMIYAT AL-RAFIDAIN

(TANRA)

A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 44, No. 146

June. 2025

© University of Mosul |
College of Administration
and Economics, Mosul, Iraq.



TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a “Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0” enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Al-Tatani, Mahmoud N. S., & Almula-Dhanoon , Mufeed D. Y.(2025).The Impact of External Finance on Youth Employment in Arab Countries for the Period (1996-2021).TANMIYAT AL-RAFIDAIN, 44 (146), 169 -184 , <https://doi.org/10.33899/tanra.2024.155459.1434>

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.uomosul.edu.iq

Research Paper

The Impact of External Finance on Youth Employment in Arab Countries for the Period (1996-2021)

Mahmoud Nayef Sayedou Al-Tatani¹ , Mufeed D. Y. Almula-Dhanoon² 

^{1, 2} Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Mosul, Mosul, Iraq.

Corresponding author: Mufeed D. Y. Almula-Dhanoon
dr.mufeed@uomosul.edu.iq

DOI: <https://doi.org/10.33899/tanra.2024.155459.1434>

Article History: Received: 25/10/2024; Revised: 5/12/2024;
Accepted: 29 /12/2024; Published: 1/6/2025.

Abstract


Youth unemployment is one of the most critical challenges facing Arab countries, due to its undesirable economic, political, and social impacts. In an essential aspect of this problem, economic literature indicates the insufficiency of the capital needed to create employment opportunities. Therefore, one of the available ways to generate jobs in these countries is to bring in foreign financing to bridge the gap between savings and investment. This research aims to demonstrate how funding for foreign countries contributes to preparing the appropriate ground for the growth of employment opportunities in Arab countries. The study covered eight Arab countries for the period 1996-2021. The data were collected from their sources in the official publications of the World Bank. The research used the PMG ARDL method for panel data. It concluded that foreign loans are the primary catalyst for job creation and employment. In contrast, foreign direct investment hinders youth employment, and foreign aid does not create opportunities for youth employment in Arab countries. One of the most important recommendations is to pay attention to the sectoral distribution of foreign direct investment and not to limit investment to the energy sectors that provide employment—directing foreign loans to infrastructure and other productive industries that provide job opportunities—attracting unconditional development aid that contributes to youth employment, and linking education outcomes with actual market needs.

Keywords:

Youth Employment, Foreign direct investment, Foreign loans, Development aid, Arab countries



ورقة بحثية تأثير التمويل الأجنبي على تشغيل الشباب في الدول العربية للمدة (1996-2021)

محمود نايف سيدو¹، مفيد ذنون يونس الملا ذنون² 

¹، ² قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق.

المؤلف المراسل: مفيد ذنون يونس الملا ذنون (dr.mufeed@uomosul.edu.iq)

DOI:<https://doi.org/10.33899/tanra.2024.155459.1434>

تاريخ المقالة: الاستلام: 2024/10/25؛ التعديل والتتقيق: 2024/12/5؛ القبول: 2024/12/29؛
النشر: 2025/6/1.

المستخلص

تعد بطالة الشباب واحدة من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية، لما لها من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية غير مرغوبة، في جانب مهم لهذه المشكلة تشير أدبيات الاقتصاد إلى قصور رأس المال اللازم لخلق فرص التشغيل، من ثم فإن واحدة من السبل المتاحة لتوليد وظائف في هذه الدول هي استخدام التمويل الأجنبي لسد الفجوة بين الإيداع والاستثمار، البحث يهدف إلى بيان مدى مساهمة التمويل الأجنبي في تهيئة الأرضية الملائمة لنمو فرص التشغيل في الدول العربية.

غطى البحث ثماني دول عربية، للمدة 1996-2021. وقد جُمعت البيانات من مصادرها الأصلية في المنشورات الرسمية للبنك الدولي، استخدم البحث طريقة *PMG ARDL* لبيانات البنائ، وتوصل إلى أن القروض الخارجية هي المحفز الرئيسي لخلق فرص العمل والتشغيل، في حين يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إعاقة تشغيل الشباب، ولا تسهم المساعدات الأجنبية في تهيئة فرص لتشغيل الشباب في الدول العربية، ومن أهم التوصيات الاهتمام بالتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر وعدم الاقتصار على الاستثمار في قطاعات الطاقة الموفر للعمل، توجيه القروض الخارجية للبنى التحتية والقطاعات الانتاجية الأخرى الموفرة لفرص العمل، جذب المساعدات التنموية غير المشروطة التي تسهم في تشغيل الشباب، وربط مخرجات التعليم مع حاجة الأسواق الفعلية.

الكلمات المفتاحية:

تشغيل الشباب، الاستثمار الأجنبي المباشر، القروض الخارجية، المساعدات الإنمائية، الدول العربية

مجلة

تنمية الرافدين

(*TANRA*): مجلة علمية، فصلية،

دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.

المجلد (44)، العدد (146) ،

حزيران 2025

© جامعة الموصل |

كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل،
العراق.



تحتفظ (*TANRA*) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: سيدو، محمود نايف، و الملا ذنون، مفيد ذنون يونس (2025). تأثير التمويل الأجنبي على تشغيل الشباب في الدول العربية للمدة (1996-2021). تنمية الرافدين، 44 (146)، 169-184
<https://doi.org/10.33899/t.184anra.2024.155459.1434>

P-ISSN: 1609-591X

e-ISSN: 2664-276X

tanmiyat.uomosul.edu.iq

1. المقدمة

تعول أدبيات التنمية الاقتصادية على أهمية التمويل الأجنبي للتنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات تشغيل أعلى للشباب بشكل خاص، من هنا تسعى كل دول العالم ومنها الدول العربية لاجتذاب التمويل الأجنبي بأنواعه لتحفيز النمو الاقتصادي، واستحداث الوظائف، ونقل التكنولوجيا، وتحسين المهارات، وتصحيح اختلالات أسواق العمل، وذلك من خلال خلق بيئة ملائمة لتمويل استثمارات جديدة تسهم في تحريك الاقتصاد وتحفيزه بوتائر متصاعدة تؤمن زيادة التشغيل، الاهتمام بالتمويل الأجنبي لتوفير فرص العمل لم يأخذ مداه النهائي في الدول العربية في زيادة التشغيل لأسباب ترتبط بهيكلية التمويل الأجنبي وتركيزه في قطاعات مكثفة لرأس المال الغير منتجة لفرص العمل. تكمن أهمية هذا البحث في محاولة توظيف التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية لصالح إيجاد منافذ لحل مشكلة نقص فرص التوظيف في الدول العربية، وذلك من خلال استكشاف التأثير الذي يتركه التمويل الخارجي بأنواعه على سوق العمل في الدول العربية التي تعاني أصلاً من حدة مشكلة البطالة ونقص فرص التشغيل. والوصول إلى نتائج محددة تكون معينا لمتخذ القرار في التركيز على أنواع محددة من التمويل الأجنبي، وتهيئة البيئة الحاضنة له بما يؤمن الوصول إلى هدف توسيع التشغيل. يهدف البحث إلى استقصاء مساهمة التمويل الأجنبي في تهيئة الأرضية الملائمة لنمو فرص التشغيل في الدول العربية.

تتلخص فرضية البحث في أن اختيار نوع التمويل الأجنبي المناسب وإدارته بطريقة مؤسسية حكيمة يمكن أن يحدث تأثيرات إيجابية في معدل تشغيل الشباب في الدول العربية من خلال فتح فرص تشغيل جديدة. اعتمد البحث المنهج الاستقرائي من خلال التحليل الكمي المعتمد على البيانات الإحصائية للوصول إلى خلاصات جديدة عن دور التمويل الأجنبي في خلق فرص التشغيل في الدول العربية. بعد المقدمة تناول القسم الثاني العلاقة بين التمويل الأجنبي والتشغيل، نظرياً وتجريبياً، أما القسم الثالث فاهتم بعرض اتجاهات التمويل الأجنبي في الدول العربية وعلاقته بالتشغيل، واختص القسم الرابع بعرض منهجية القياس والبيانات، في القسم الخامس تم عرض وتحليل نتائج التقدير، واختتم البحث في القسم السادس بتقديم الاستنتاجات ومضامين السياسة الاقتصادية.

2. العلاقة بين التمويل الأجنبي والتشغيل

يُعد تشغيل الشباب أحد التحديات الرئيسية التي تواجه اقتصادات الدول النامية ومنها الدول العربية. ومن ضمن السياسات الاقتصادية التي يشار إليها لإحداث قفزات في التشغيل هي الاستفادة من التمويل الأجنبي، حيث يُنظر إلى التمويل الأجنبي المتمثل بالاستثمار الأجنبي المباشر، والقروض الخارجية، والمساعدات الأئمانية على أنها معززة لنمو الإنتاج وتوفير فرص العمل.

• الاستثمار الأجنبي المباشر

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية أحد أفضل البدائل لدعم النمو الاقتصادي وتنشيط التشغيل، من خلال دعم تكوين رأس المال وتحسين مستوى التنافسية ورفع المستوى التكنولوجي وتوفير أساليب الإدارة الحديثة ونقل المعرفة والمهارات التكنولوجية للقوى العاملة بما يساعد على تسريع التحديث، فضلاً عن تشجيعه على إيجاد وظائف جديدة (Mohamed, 2018, 226).

تتمثل الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات التشغيل في أنها تتعزز إذا اتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكلاً مشروعاً جديداً، من جانب آخر لا يقتصر الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي على التشغيل في القطاعات التي يعمل فيها، بل يمتد ليؤثر على التشغيل في القطاعات الاقتصادية الأخرى ذات العلاقة بقطاع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة (Grahovac & Softić, 2017, 65-82).

من العوائق التي تواجه المستثمر الأجنبي تواضع مؤهلات العمالة المحلية في الدول المضيفة، فهم في كثير من الأحيان غير قادرين على استيعاب التكنولوجيا وطرائق الإنتاج الحديثة للمستثمر الأجنبي، من جانب آخر فإن معظم الاستثمارات الأجنبية تعتمد تكنولوجيا موفرة للعمل، مما يضع عائقاً أمام تشغيل القوى العاملة المحلية (عزت، 2020، 253-255). تجريبياً تبين نتائج البحوث في هذا المجال، ففي الوقت الذي وجد البعض أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى خفض البطالة، (Ali et al, 2022; Strat et al, 2015; Balcerzak and Zurek, 2011; Zeb et al, 2014; Oluchukwu, et al, 2019; Mazher et al, 2020; Alalawneh & Nessa, 2020; Woldetensaye et al, 2022).

في المقابل وجدت دراسات أخرى تأثيراً سالباً للاستثمار الأجنبي على التشغيل (Almula-Dhanoon et al, 2020). ووجد آخرون أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن له تأثير مهم على معدل البطالة (Grahovac & Softić, 2017; Djambaska & Lozanoska, 2019; Johnny et al, 2018).

• الاقتراض الخارجي

تؤكد أدبيات التنمية أن تأثير الدين الخارجي على النمو والتشغيل يعتمد على الدور الوسيط للاستثمار. ووفقاً لفرضية "عبء الديون"، فإن الديون الكبيرة تقلل النمو من خلال إعاقة الاستثمار، حيث تزداد الأموال المحولة إلى الخارج لخدمة الديون. قد يؤدي عبء الديون أيضاً إلى رفع أسعار الفائدة المحلية، مما يؤدي إلى تباطؤ الاستثمار (Al Kharusi & Ada, 2018 1144-1145).

تميل الأسواق المالية الدولية والجهات المانحة للمساعدات إلى النظر إلى الديون المفرطة على أنها علامة على سوء الإدارة الاقتصادية وسوء الإدارة، وكلاهما يجعل الاستثمار أكثر خطورة. وبهذه الطريقة، يمكن أن تؤدي المديونية المرتفعة إلى انخفاض التدفقات الجديدة من القروض، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الإنفاق المرتبط بالنمو والتشغيل (Nallari and Griffith, 2011, 171).

مع نمو المديونية تتزايد احتمالية تمويل خدمته من خلال وسائل تضخمية أو ضرائب أو تخفيضات في الإنفاق أو سياسات مشوهة أخرى. عند توقع مثل هذه السياسات، يختار المستثمرون من القطاع الخاص عادةً أحد ثلاثة مسارات، إما تخفيض استثماراتهم، أو تحويلون مواردهم إلى مشاريع محفوفة بالمخاطر تنتج عوائد مالية سريعة، أو يقومون بتحويل أموالهم إلى استثمارات أكثر أمانًا في الخارج. وكل الخيارات المذكورة تترك آثارها الكأداء على التشغيل (Nallari & Griffith, 2011, 171).

تجريبياً وجدت بعض الدراسات أن الاقتراض الخارجي عندما يدار بطريقة مؤسسية حكيمة سيسهم في خلق فرص العمل (Isaev & Masih, 2017; Cahyadin & Ratwianingsih, 2020). في الوقت ذاته قد تكون العلاقة غير خطية بين الاقتراض الخارجي والتشغيل، حيث إن المعدلات المقبولة من القروض تسهم في تشجيع التشغيل، في حين إن المعدلات العالية لها تؤدي إلى تثبيط التشغيل. (Alnaa & Matey, 2023)

• المساعدات الإنمائية

يُنظر إلى المساعدات الإنمائية على أنها وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي والتشغيل في الدول النامية التي يندر فيها رأس المال. فالمساعدات الإنمائية تكمل الموارد المحلية لسد فجوات الادخار والعملات الأجنبية، وتحسين قدرات الدول النامية في مجالات التكنولوجيا والمهارات الإدارية والوصول إليها إلى الأسواق العالمية وبالتالي التشغيل (Azam & Feng, 2021, 8).

من جانب آخر زيادة تدفقات المساعدات التنموية تطوي على مخاطر تتمثل في تذبذبها، وعدم وصولها في الوقت المناسب، إذا كانت موجهة لتمويل مشاريع محددة. وهذا يمكن أن يخلق مشاكل للبلدان المتلقية تتمثل في إيقاف العمل بالمشاريع الممولة من تلك المساعدات وتضطر الحكومة إلى تمويلها من الموازنة العامة للدولة مما يخلق ضغطاً على الموازنة العامة. أيضاً قد تستهدف المساعدات التنموية القطاعات والمشاريع كثيفة العمل واستبدالها بمشاريع موفرة للعمالة، الأمر الذي ينعكس سلباً على التشغيل (Nallari & Griffiths, 2011).

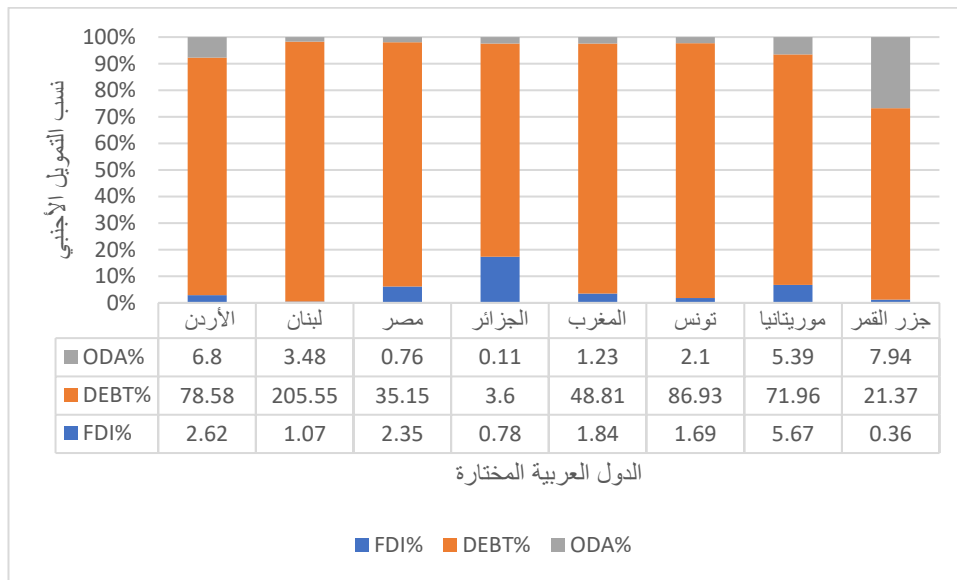
إن تزايد المساعدات التنموية يمكن ان يشكل عقبة كأداء أمام النمو الاقتصادي في الدول النامية؛ وذلك بسبب ازاحتها للمدخرات المحلية والاعتماد على المساعدات. من ثم فإن أي تخفيض في حجم المساعدات الإنمائية يكون تأثيره سلبياً على التشغيل. المساعدات التنموية قد تشكل خطراً يهدد التنمية والتشغيل وذلك بسبب تذبذبها وارتباطها بأجندات سياسية تفرضها البلدان المانحة (Nallari & Griffiths, 2011).

تجريبياً تبيننت نتائج الدراسات السابقة ففي الوقت الذي وجدت بعض الدراسات أن المساعدات التنموية أسهمت في تكوين فرص العمل (Farah et al, 2018; Ndikumana & Blankson, 2015)، فإن دراسات أخرى وجدت أن للمساعدات الإنمائية آثاراً سلبية كبيرة على النمو الاقتصادي والتشغيل (Gebresilassie et al, 2023).

2. التمويل الأجنبي في الدول العربية:

أ. الأهمية النسبية للتمويل الأجنبي في الدول العربية:

تتباين حصة الدول العربية من التمويل الأجنبي ولكن السمة الغالبة هي احتلال القروض الخارجية الحصة الأكبر من مصادر التمويل الأخرى. أما الاستثمار الأجنبي المباشر فهو لا يشكل إلا نسبة خجولة في بعض الدول وأكبر حصة احتلتها الجزائر. أما المساعدات التنموية فهي الأخرى لا تمثل إلا نسبة بسيطة من أنواع التمويل الأجنبي، وتقف جزر القمر على رأس الدول العربية في أهمية المساعدات التنموية، مقارنة بالدول العربية الأخرى. والشكل (1) يظهر الأهمية النسبية لأنواع التمويل الأجنبي في الدول العربية. والذي يعكس اعتماد الدول العربية على القروض الخارجية في تمويل موازنتها العامة.

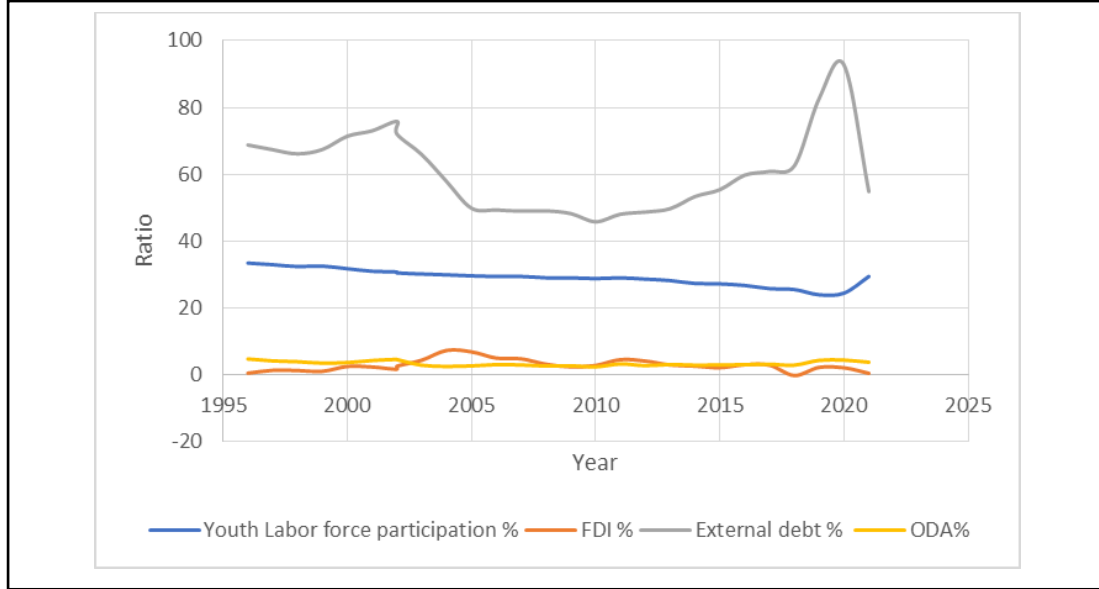


الشكل (1). حصص التمويل الأجنبي في الدول العربية

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية.

ب. العلاقة بين أنواع التمويل الأجنبي وتشغيل الشباب في الدول العربية:

الشكل (2) يوضح الاتجاه العام لنسبة تشغيل الشباب وأنواع التمويل الأجنبي في الدول العربية خلال المدة 1996-2022. ويتبين أن نسبة تشغيل الشباب قد اتسمت بالتناقص البطيء خلال مدة الدراسة، الأمر الذي يعني فشل تلك الدول في معالجة مشكلة تشغيل الشباب. وفي الوقت الذي اتسمت فيه نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية بالثبات النسبي عند معدلات منخفضة، فإن نسبة القروض الخارجية اتسمت بالتقلب المستمر في مستويات عالية نسبياً مقارنة بأنواع التمويل الأخرى.



الشكل (2). نسب التمويل الأجنبي وتشغيل الشباب في الدول العربية

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية.

1. المنهجية والبيانات:

من المناسب الآن بناء أنموذج قياسي لتقدير تأثير أنواع التمويل الأجنبي على معدل تشغيل الشباب في بعض الدول العربية. وقد تم توصيف الأنموذج ليأخذ بالاعتبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض والمساعدات الإنمائية على معدلات تشغيل الشباب، وقد أخذ الأنموذج بالاعتبار كل من التعليم، (كونه يمثل أحد قنوات تطوير رأس المال البشري)، وكذلك تأثير الاستثمار المحلي.

$$Y = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + b_4X_4 + b_5X_5 + U_i$$

إذ إن:

Y: نسبة الشباب في القوى العاملة من بين الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 عاماً.

X1: الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

X2: القروض الخارجية بوصفها نسبة من الدخل القومي الإجمالي.

X3: صافي المساعدات الإنمائية بوصفه نسبة من الدخل القومي الإجمالي.

X4: متوسط عدد سنوات التعليم.

X5: إجمالي تكوين رأس المال الثابت بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

شمل البحث دراسة حالة ثماني دول عربية، هي: الأردن، ولبنان، ومصر، والجزائر، والمغرب، وتونس، وموريتانيا، وجزر القمر. تم جمع البيانات من مؤشرات التنمية الدولية التي يصدرها البنك الدولي. وتم استخدام بيانات البانل للمدة (1996-2021)، أي إن عدد المشاهدات سيبلغ 208.

• اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل

يوضح الجدول (1) اختبار جذر الوحدة، إذ نلاحظ أن النتائج تبين أن المتغيرين X_1, X_2 مستقران عند المستوى، إما بقية المتغيرات فاستقرت عند الفرق الأول.

الجدول (1). نتائج اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (Levin, Lin & Chu)							
Null Hypothesis: the variable has a unit root							
At Level							
		Y1	X1	X2	X3	X4	X5
Individual Intercept	t-Statistic	-3.088	-2.906	-0.703	-2.212	-5.530	-0.683
	Prob.	0.0010	0.0018	0.2411	0.0135	0.0000	0.2472
Individual Intercept & Trend	t-Statistic	-1.098	-3.247	2.222	-2.323	0.824	-0.328
	Prob.	0.1361	0.0006	0.9869	0.0101	0.7951	0.3714
None	t-Statistic	-4.433	-3.572	-1.449	-1.989	5.782	-0.815
	Prob.	0.0000	0.0002	0.0736	0.0233	1.0000	0.2075
At First Difference							
		d(Y1)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X6)	d(X7)
Individual Intercept	t-Statistic	-4.898	-	-4.982	-	-17.587	-11.235
	Prob.	0.0000	-	0.0000	-	0.0000	0.0000
Individual Intercept & Trend	t-Statistic	-3.445	-	-4.278	-	-15.129	-9.9321
	Prob.	0.0003	-	0.0000	-	0.0000	0.0000
None	t-Statistic	-5.027	-	-8.437	-	-6.828	-12.894
	Prob.	0.0000	-	0.0000	-	0.0000	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية EViews 12.

• اختبار التكامل المشترك:

يعرض جدول (2) نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الأتمودج باستعمال طريقة Kao. إذ يتضح من قيمة الإحصائية أنها معنوية بمعنى أن الفرضية البديلة التي يقوم عليها الاختبار وهي وجود تكامل مشترك بين متغيرات الأتمودج صحيحة، في هذه الحالة يمكن اعتماد أتمودج تصحيح الخطأ للحصول على مقدرات لمعلمات الأتمودج في الأجلين الطويل والقصير. وبالنسبة للبيانات المدمجة هناك أكثر من أسلوب لتطبيق أتمودج تصحيح الخطأ لكن الأكثر

شيوغا هو أسلوب Pooled mean group PMG والجدول الآتي يظهر نتائج تقدير معلومات الأنموذج وفق هذه الطريقة.

الجدول (2) نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة Kao

إحصائية t	الاحتمالية
1.76-	0.0391

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية EViews.

• تحديد فجوة الإبطاء المثلى من خلال أنموذج (VAR)

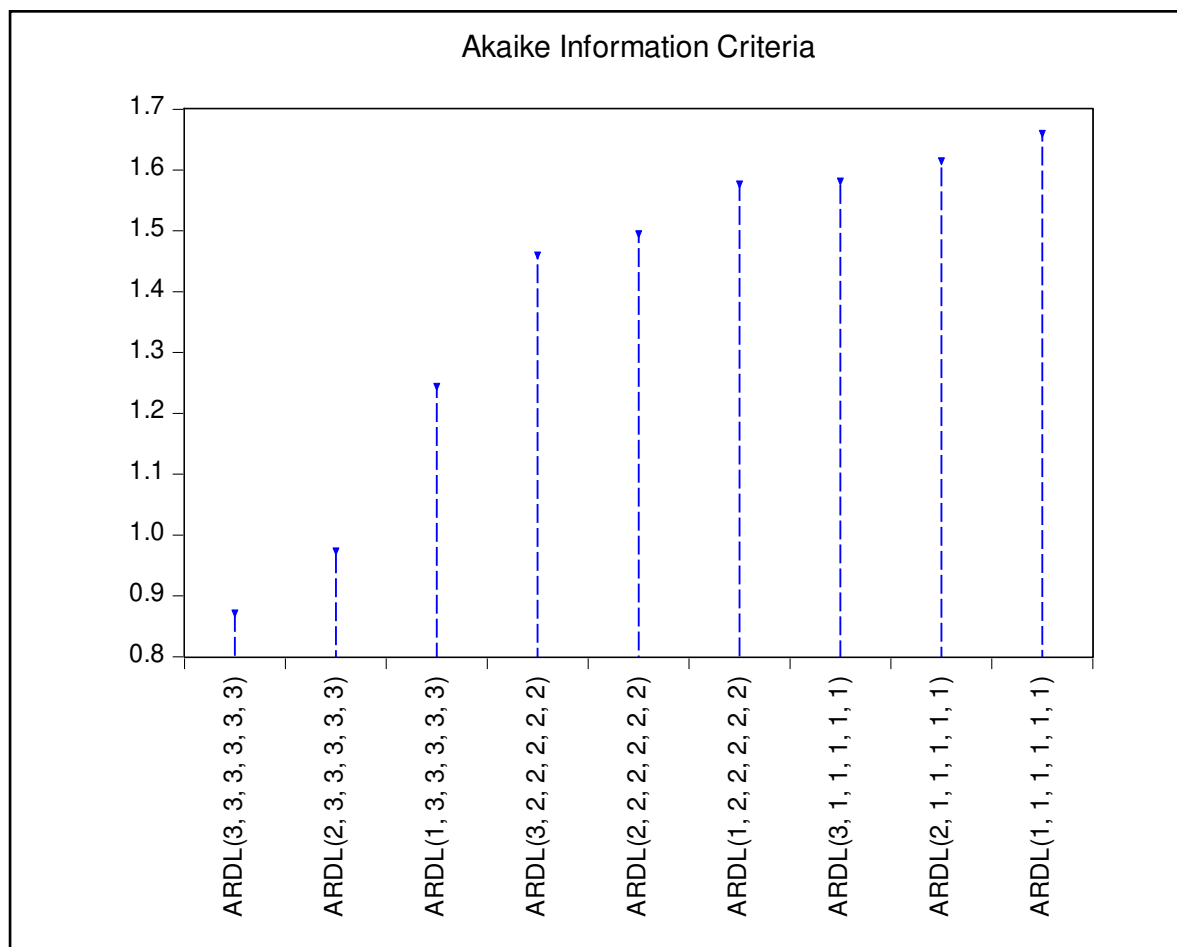
يلاحظ من الجدول (3) أن رتبة فجوة الإبطاء المثلى هي: (8) فجوات حسب معيار (LR) وفجوتان حسب معايير (FPE, AIC, HQ) وفجوة واحدة حسب معيار (SC)، إذ إن غالبية المعايير تشير إلى أن رتبة فجوة الإبطاء المثلى هي ثلاث فجوات، استناداً إلى ذلك فإن رتبة فجوة الإبطاء المثلى لغرض تقدير أنموذج هي الفجوة الثالثة أي عند الزمن (t-3).

الجدول (3). معايير المعلومات لاختبار رتبة فجوة الإبطاء المثلى لأنموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2799.28	NA	3.36e+09	38.96232	39.08606	39.01260
1	-1680.14	2129.499	984.1049	23.91853	24.78473*	24.27051
2	-1603.85	138.7926	563.8253	23.35905	24.96770	24.01271*
3	-1559.59	76.84831	505.8731*	23.24426*	25.59537	24.19962
4	-1543.83	26.02856	678.3009	23.52554	26.61909	24.78258
5	-1528.32	24.34547	919.5478	23.81009	27.64610	25.36883
6	-1477.43	75.63359	770.1969	23.60323	28.18169	25.46366
7	-1430.41	65.96925	689.1127	23.45007	28.77099	25.61219
8	-1389.13	54.45778*	677.9789	23.37683	29.44020	25.84064

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية EViews.

هناك العديد من المعايير التي تستخدم من أجل اختيار مدة الإبطاء المثلى لمتغيرات أنموذج الدول العربية التي تخلص الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي، وبالاعتماد على معيار (AIC)، فإن الأنموذج الذي سيتم اختياره وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) هو (3, 3, 3, 3, 3, 3)، إذ يتم اختيار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذا المعيار. والشكل (1) يبين ذلك حسب اختيار معيار اكاكي (AIC)، وعلى النحو الآتي:



شكل (3): نتائج مدة الإبطاء المثلى المحددة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية EViews.

5. تقدير أنموذج (ARDL)

يوضح الجدول (4) نتائج العلاقة في المدى الطويل والقصير ومعلمة حد تصحيح الخطأ للأنموذج، وعليه نستنتج الآتي:

• نتائج العلاقة في المدى الطويل:

وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من GDP ومعدل مشاركة الشباب المشغلين بوصفها نسبة في القوى العاملة، وعند مستوى معنوية (1%)، أي أن ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى انخفاض في معدل الشباب المشغلين في القوى العاملة بنسبة (0.517%). ولعل السبب في ذلك يرجع إلى ضعف حجم الاستثمارات الأجنبية في دول العينة وأن أغلبية الاستثمارات الأجنبية تركز في بعض القطاعات الاقتصادية

التي تفضي إلى استقدام العمالة الأجنبية الماهرة. وصعوبة الإجراءات الاستثمارية وكذلك الوضع الأمني والسياسي في بعض الدول العربية. إن الاستمرار في البحث إلى ما بعد الاعدادية سيبعد الشباب عن سوق العمل، وينشغلوا في البحث عن العمل أي إن البطالة ستزداد بين أراذ هذه الفئة العمرية؛ ولذلك لا تتعكس الاستثمارات في مزيد من التشغيل. وجود علاقة طردية ومعنوية بين القروض الخارجية نسبة من الدخل القومي الإجمالي ومعدل مشاركة الشباب المشغلين بوصفها نسبة من إجمالي القوى العاملة. وعند مستوى معنوية (10%)، أي أن ارتفاع القروض الخارجية نسبة من الدخل القومي الإجمالي بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى ارتفاع معدل الشباب المشغلين في القوى العاملة بنسبة (0.031%)، وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية التي ترى أن زيادة القروض الخارجية تؤدي إلى زيادة معدل التشغيل. وعلى العكس من دراسة Erasmus & Mattie التي تفترض أن الاقتراض الخارجي يؤثر سلباً على قدرة الاقتصاد على سداد الدين.

عدم وجود علاقة معنوية بين صافي المساعدات الإنمائية نسبة من الدخل القومي الإجمالي ومعدل مشاركة الشباب المشغلين بوصفها نسبة من إجمالي القوى العاملة. وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية التي تفترض أن المساعدات الإنمائية تؤدي إلى زيادة معدل التشغيل.

وجود علاقة عكسية ومعنوية بين متوسط عدد سنوات التعليم ومعدل مشاركة الشباب المشغلين بوصفها نسبة من إجمالي القوى العاملة، وعند مستوى معنوية (1%)، أي أن ارتفاع متوسط عدد سنوات التعليم بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى انخفاض معدل الشباب المشغلين في القوى العاملة بنسبة (2.641)، ولعل السبب يرجع في ذلك إلى أن الاستمرار في البحث عن عمل إلى ما بعد الاعدادية سيبعد الشباب عن سوق العمل وينشغلوا في البحث أي أن البطالة ستزداد بين أفراد هذه الفئة العمرية؛ من هنا لا تتعكس الاستثمارات في مزيد من التشغيل للشباب. وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية التي تفترض أن التحصيل الدراسي كلما قلّ كانت فرص التشغيل أكبر للفرد.

وجود علاقة طردية ومعنوية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت نسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل مشاركة الشباب المشغلين من إجمالي القوى العاملة. وعند مستوى معنوية (1%)، أي أن ارتفاع نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى ارتفاع معدل الشباب المشغلين في القوى العاملة بنسبة (0.511%). وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية التي تفترض أن زيادة إجمالي تكوين رأس المال الثابت يؤدي إلى دعم وزيادة المشاريع التي تؤدي إلى زيادة معدلات التشغيل.

إن تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع كانت على النحو الآتي: إن تأثير التعليم بالمركز الأول والاستثمار الأجنبي المباشر كان بالمركز الثاني ثم جاء إجمالي تكوين رأس المال الثابت وأخيراً القروض الخارجية، أي أن التأثير بالمتغير التابع جاء بنسب (0.517%) و(0.031%) و(2.641) و(0.511%) على التوالي.

إن تأثير المتغيرات المتبقية (التعليم وإجمالي تكوين رأس المال الثابت) أكبر من تأثير متغيرات التمويل الأجنبي على المتغير التابع.

• نتائج العلاقة في المدى القصير:

وجود علاقة عكسية ومعنوية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت نسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل مشاركة الشباب المشغولين من إجمالي القوى العاملة. وعند مستوى معنوي (10%)، أي أن ارتفاع نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى انخفاض معدل الشباب المشغولين في القوى العاملة بنسبة (0.210%). وهذا مخالف للعلاقة في الأجل الطويل. ولعل السبب يرجع إلى ضعف حجم المدخرات الحكومية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن قلة مدخرات الافراد، مما انعكس سلباً على حجم إجمالي تكوين رأس المال الثابت بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي ضعف تشغيل المشاريع ذات كثافة اليد العاملة. وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية التي تفترض ان زيادة إجمالي تكوين رأس المال الثابت يؤدي إلى دعم وزيادة المشاريع التي تؤدي إلى زيادة معدلات التشغيل

الجدول (4) نتائج المدى الطويل والقصير لأثر التمويل الأجنبي على نسبة تشغيل الشباب

Method: Panel ARDL (PMG)				
Dependent Variable: D (Y)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic egresses (3 lag, automatic): X1 X2 X3 X4 X5				
Selected Model: ARDL (3,3, 3, 3, 3, 3)				
Long Run Equation				
Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.517525	0.052867	-9.789201	0.0000
X2	0.031027	0.017944	1.729140	0.0898
X3	0.161752	0.127736	1.266295	0.2112
X4	-2.641111	0.109043	-24.22077	0.0000
X5	0.511705	0.086735	5.899608	0.0000
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.377137	0.247824	-1.521793	0.1342
D(Y2(-1))	0.117050	0.270231	0.433150	0.6667
D(Y2(-2))	-0.274294	0.346688	-0.791184	0.4325
D(X1)	0.105204	0.176956	0.594521	0.5548
D(X1(-1))	-0.042140	0.070619	-0.596728	0.5533
D(X1(-2))	0.087707	0.066675	1.315428	0.1942
D(X2)	0.028048	0.025449	1.102108	0.2756
D(X2(-1))	-0.066903	0.037685	-1.775295	0.0818
D(X2(-2))	-0.019403	0.043005	-0.451192	0.6538
D(X3)	0.675599	0.412894	1.636252	0.1079

D(X3(-1))	0.369141	0.247287	1.492762	0.1417
D(X3(-2))	0.597859	0.515878	1.158915	0.2519
D(X4)	-3.182711	4.372305	-0.727925	0.4700
D(X4(-1))	2.032484	4.007630	0.507154	0.6142
D(X4(-2))	-3.207688	3.685119	-0.870443	0.3881
D(X5)	-0.073866	0.106427	-0.694053	0.4908
D(X5(-1))	-0.062505	0.073631	-0.848891	0.3999
D(X5(-2))	-0.210894	0.123467	-1.708100	0.0937
C	14.74527	9.497321	1.552571	0.1267
(*) : مستوى معنوية 1% ، (**): مستوى معنوية 5% ، (***) : مستوى معنوية 10% ، (n.s): غير معنوية.				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية EViews.

5. الاستنتاجات ومضامين السياسات الاقتصادية:

• الاستنتاجات

1. نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر تعرقل فرص تشغيل الشباب في الدول العربية؛ لأن الاستثمار الأجنبي يعتمد تقنيات مكثفة لرأس المال وموفرة للعمل. من جانب آخر في أحيان كثيرة يكون الاستثمار الأجنبي بديلاً للاستثمار المحلي وليس مكملًا له، مما يؤدي إلى زيادة البطالة.
2. ارتفاع نسبة القروض الخارجية من الدخل القومي الإجمالي تؤدي إلى زيادة معدل الشباب المشغولين في القوى العاملة في الأجل الطويل.
3. ارتفاع عدد سنوات التعليم يؤدي إلى انخفاض معدل الشباب المشغولين في الأجل الطويل. هذه النتيجة تبدو غريبة؛ لأن من المعروف أن التعليم يؤدي إلى زيادة فرص التشغيل. ولكن خصوصية الدول العربية في هذا الجانب تكمن في زيادة عدد سنوات البطالة للشباب الذي يكمل دراسته الثانوية ولا يلتحق بسوق العمل. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن سوق العمل يتمكن من امتصاص الحرفيين والمهارات المتوسطة ولكنه يعجز عن توظيف حاملي الشهادات الجامعية. من ثم ستزداد البطالة بين الشباب مع تزايد سنوات التعليم. ناهيك عن الشكوك الكثيرة حول جودة التعليم والمهارات التي يكتسبها للمنخرطين بالتعليم.
4. ازدياد نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الإجمالي سوف يؤدي إلى ارتفاع معدل الشباب المشغولين في القوى العاملة في الأجل الطويل.
5. أثبتت دراستنا أن تشغيل الشباب في الدول العربية يستجيب بشكل أكبر لمتوسط عدد سنوات التعليم. ثم نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر. ثم نسبة الاستثمار المحلي. وأخير نسبة القروض الخارجية.

• مضامين السياسة الاقتصادية:

1. الاهتمام بالتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر وعدم لاقتران على الاستثمار في قطاعات الاستخراج الموفرة للعمل. وتوسيعه ليشمل الاستثمار في القطاعات الانتاجية المولدة لفرص العمل. إن اتخاذ سياسات كهذه ستكفل استثمارا أجنبيا مولدا لفرص العمل.
2. التشديد على اهمية القروض الخارجية المخصصة للبنى التحتية والقطاعات الانتاجية الاخرى التي توفر فرص العمل في الدول العربية.
3. التأكيد على جذب المساعدات التنموية غير المشروطة التي تسهم في نسب التشغيل الكلية وفي تشغيل الشباب.
4. العمل على تخصيص الاستثمار الأجنبي والمساعدات والقروض الخارجية للمشاريع التنموية والبنى التحتية؛ وذلك لزيادة نشاط المشاريع وبالتالي زيادة حجم التشغيل لديها.
5. إعادة صياغة هيكل التعليم (من حيث الكم والنوع والاختصاص) ومخرجاته مع حاجة الأسواق الفعلية للشباب المتعلم.

- التمويل: (Funding)

لم يتم الحصول على أي تمويل لانجاز هذا البحث

- إفصاحات المؤلف: (Author Disclosures)

ليس لدينا أي تضاب مصالح او أي افصاحات.

References

- Ali, M. M., Ahmad, I., & Khalil, K. (2022). Role of Foreign Direct Investment in Employment Generation: Evidence from FDI Recipient Economies. *Pakistan Languages and Humanities Review*, 6(3), 94-107. [https://doi.org/10.47205/plhr.2022\(6-III\)08](https://doi.org/10.47205/plhr.2022(6-III)08)
- Almula-Dhanoon, M., Abdul-Malik Dhannoon, M., Muneer Al-Salman, M., & Fadhil Hammadi, M. (2020). Do FDI and domestic investment affect unemployment in MENA countries? Dynamic panel data analysis. *Journal of Contemporary Iraq & the Arab World*, 14(3), 223-236. https://doi.org/10.1386/jciaw_00031_1
- Alnaa, S. E., & Matey, J. (2023). Dynamic relationship between external debt and unemployment in Sub-Saharan Africa. *Theoretical & Applied Economics*, 30(1), 137-152. <https://ssrn.com/abstract=4414007>



- Azam, M., & Feng, Y. (2022). Does foreign aid stimulate economic growth in developing countries? Further evidence in both aggregate and disaggregated samples. *Quality & Quantity*, 56(2), 533-556. <https://doi.org/10.1007/s11135-021-01143-5>
- Anowor, O. F., Uwakwe, Q. C., & Chikwendu, N. F. (2019). How investment does affect unemployment in a developing economy. *Sumerianz Journal of Economics and Finance*, 2(7), 82-88. <http://eprints.gouni.edu.ng/id/eprint/2891>
- Atilaw Woldetensaye, W., Sisay Sirah, E., & Shiferaw, A. (2022). Foreign direct investments nexus unemployment in East African IGAD member countries a panel data approach. *Cogent economics & finance*, 10(1), 2146630. <https://doi.org/10.1080/23322039.2022.2146630>
- Balcerzak, A. P., & Zurek, M. (2011). Foreign direct investment and unemployment: VAR analysis for Poland in the years 1995-2009.
- Balcerzak, Adam & Zurek, Mirosława. (2011). Foreign Direct Investment and Unemployment: VAR Analysis for Poland in the Years 1995-2009. *European Research Studies Journal*. XIV. 3-14. <https://doi.org/10.35808/ersj/306>
- Cahyadin, M., & Ratwianingsih, L. (2020). External debt, exchange rate, and unemployment in selected ASEAN countries. *Jurnal Ekonomi & Studi Pembangunan*, 21(1), 16-36. <https://doi.org/10.18196/jesp.21.1.5029>
- Djambaska, E., & Lozanoska, A. (2015). Foreign Direct Investment and Unemployment. *International Journal of Economics, Commerce and Management*, 3(12), 77-85.
- Farah, A. M., Önder, M., & Ayhan, E. (2018). How foreign aid affect developing countries: The case of Ethiopia. *Avrasya Etüdleri*, 53(1), 7-38. <https://dergipark.org.tr/tr/pub/avrasya/issue/37321/612663>
- Gebresilassie, B. A., Legesse, T., & Gebre, G. G. (2024). Impact of Foreign Aid on Economic Growth in Ethiopia. *Journal of the Knowledge Economy*, 15(2), 5288-5306. <https://doi.org/10.1007/s13132-023-01303-y>
- Grahovac, D., Softić, S., (2017), 'Impact of the FDI on Unemployment rate in countries of West Balkan'. *Review of Innovation and Competitiveness: A Journal of Economic and Social Research*. 3, 65-82. <https://hrcak.srce.hr/file/273245>.
- Isaev, Mirolim and Masih, Mansur (2017): *The nexus of private sector foreign debt, unemployment, trade openness: evidence from Australia*. <https://mpa.ub.uni-muenchen.de/79423/>
- Johnny, N., Timipere, E. T., Krokeme, O., & Markjackson, D. (2018). Impact of foreign direct investment on unemployment rate in Nigeria (1980-2015). *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 8(3), 57-69. <https://doi.org/10.6007/IJARBS/v8-i2/3905>
- Mazher, M., Mukhtar, T., & Sohail, S. (2020). Impact of foreign direct investment and foreign remittances on unemployment in Pakistan: A time series analysis. *IIIE Journal of Economics and Finance*, 1(1), 66-83.
- Mohamed, O. A. S. (2018). Vector autoregressive analysis-VAR foreign direct investment and unemployment: Sudan, 1990-2016. *Global Journal of Economic and Business*, 4(2), 224-235. www.refaad.com



- Mohamed Ezzat, A. (2020). The impact of foreign direct investment on unemployment: Evidence from Arab countries. *Journal of Economics and International Trade*, 50(1), 251-286. <https://doi.org/10.21608/jsec.2019.94610>
- Nallari R. and Griffith B. (2011) Understanding Growth and Poverty Theory, Policy, and Empirics, The World Bank, <https://doi.org/10.1596/978-0-8213-6953-1>
- Ndikumana, L., & Blankson, T. M. (2015). Financing domestic investment in african countries: does the source of financing matter?. *Journal of African Development*, 17(2), 21-44. <https://doi.org/10.5325/jafrideve.17.2.0021>
- Kharusi, S. A., & Ada, M. S. (2018). External debt and economic growth: The case of emerging economy. *Journal of economic integration*, 33(1), 1141-1157. <https://doi.org/10.11130/jei.2018.33.1.1141>
- Alalawneh, M., & Nessa, A. (2020). *The impact of foreign direct investment on unemployment: Panel data approach*. *Emerging Science Journal*, 4 (4), 228–242. <https://doi.org/10.28991/esj-2020-01226>
- Strat, V. A., Davidescu, A., & Paul, A. M. (2015). FDI and the unemployment-a causality analysis for the latest EU members. *Procedia economics and finance*, 23, 635-643. [https://doi.org/10.1016/S2212-5671\(15\)00448-7](https://doi.org/10.1016/S2212-5671(15)00448-7)
- World Bank (2023), World Development Indicators, <https://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/>
- Zeb, N., Qiang, F., & Sharif, M. S. (2014). Foreign direct investment and unemployment reduction in Pakistan. *International Journal of Economics and Research*, 5(2), 10-17.